



المؤتمر الدولي 2021م حول ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي



تصور مقترح لتطوير وتعديل معايير ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي لتمكين الأشخاص ذوي

الإعاقة من حقهم في التعليم

فرج عمر موسى الفههي

مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء - جامعة بني وليد - بني وليد - ليبيا

المُلخَص

تاريخ الاستقبال: 2020-06-28
تاريخ الاستقبال: 2020-12-31
تاريخ القبول: 2021-01-31
تاريخ النشر: 2021-10-10

الكلمات المفتاحية

الإعاقة، المعايير، الاعتماد، تطوير

البريد الإلكتروني للباحث

quinfo@bwu.edu.ly

أن الحصول على الاعتماد أصبح مطلباً قانونياً واستحقاقاً اجتماعياً ضاعطاً على إدارة مؤسسات التعليم العالي، لنيل درجة من الوثوق بجودة خدماتها التعليمية ومدى مطابقتها لقيم وقوانين المجتمع، وعلى إدارة مؤسسات التعليم العالي تمكين أبناء المجتمع كافة بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة (المعوقون) من حقهم في التعليم. **مشكلة البحث:** أن عملية الإدماج والوصول للمؤسسات التعليمية والاستفادة من خدماتها من أهم حقوق (المعوقين) التي تضمنها قيم المجتمع ونص عليها القانون وتتحدد مشكلة البحث في التساؤل التالي (ما مستوى اهتمام المركز الوطني لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بحق الأشخاص ذوي الإعاقة "المعوقين" في التعليم وفقاً لمعايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي 2016؟) **أهمية البحث:** أن عملية تطوير معايير اعتماد ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي تمكن المجتمع من ترسيخ حق المعوقين في التعليم والاستفادة من المرافق التعليمية وخدماتها. **أهداف البحث:** تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من حقهم في التعليم بالوصول للمرافق والخدمات التعليمية. **حدود البحث:** تم تطبيق هذا البحث على (دليل معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي) سنة 2020 **منهجية البحث:** استخدم الباحث المنهج الوصفي بأداة (تحليل المحتوي) لجمع المعلومات وتحليلها ومدى توافقها مع القوانين المنظمة للعملية التعليمية ومقارنتها بأهداف وتوجهات المجتمع. **نتائج البحث:** عدم وجود معيار خاص يتناول حق (المعوقين) ضمن معايير الاعتماد المؤسسي والاعتماد البرامجي الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالحصول على رخصة الاعتماد. **توصيات البحث:** العمل على تعديل معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية.

1. المقدمة.

من الخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المختلفة وأهمها خدمة (التعليم) فصدرت العديد من القوانين التي تضمن حق التعليم للمعوقين ومنها قانون رقم (3) والقانون رقم (5) اللذان ينصان على ضرورة تقديم الخدمات التعليمية بما يتناسب مع الظروف الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة. (قانون: 1985. 5)

أن عملية الإدماج والوصول للمؤسسات التعليمية والاستفادة من خدماتها من أهم حقوق (المعوقين) التي تضمنها قيم المجتمع ونص عليها القانون كما أكدت عليها المادة رقم (24) الخاصة بضمان حق التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة في (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة) الصادرة عن مكتب حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والتي أنظمت إليها ليبيا سنة 2017م، إلا أن صدور بعض اللوائح والقرارات المنظمة للمؤسسات التعليمية وعملها، والتي تتناقض في نصوصها ومتطلبات تطبيقها مع قيم المجتمع ونصوص القانون الضامن لحقوق التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة كما ورد في قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (501) لسنة 2010م بشأن إصدار لائحة تنظيم التعليم العالي في الفقرة (ب) من المادة (8) والفقرة (د) من المادة (16) واللذان تنصان على توفير اللياقة الصحية التامة للطلاب المتقدم للدراسة في مؤسسات التعليم العالي (قرار: 501-3-17)

ويبين من اللوائح والنظم والقرارات المنظمة للعملية التعليمية إنها تتقاطع مع التوجيهات الدينية والأخلاقية للمجتمع الليبي اتجاه المعوق وضرورة توفير الفرص والحقوق له وأيضاً تتعارض مع القانون رقم (3) لسنة 1980 م ومع القانون رقم (5) لسنة 1987م بشأن حقوق ذوي الإعاقة (المعاقين) في التعليم ومعاملاتهم كأسوياء والعمل على تطوير المرافق التعليمية حتى يسهل الوصول إليها بما يتناسب وظروفهم وييسر عليهم ممارسة الأنشطة

التعليم حق كفله القانون لأبناء المجتمع كافة دون تمييز، وعملت الإدارة التعليمية على تذيب الفروق الفردية بين المتعلمين التي تسببها الإعاقة، فالمؤسسة التعليمية تعمل على تقديم الخدمات التعليمية لمستحقيها بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تمنعهم إعاقته من الاستفادة من الخدمات التعليمية التي حُصصت للأفراد الطبيعيين فكما كانت طرائق التدريس تتناول تطبيقاتها آليات التغلب على الفروق الفردية بين المتعلمين من حيث القدرات العقلية والخصائص البدنية، كانت الحاجة ملحة لتقديم خدمات الدعم التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية لتمكينهم من الاستفادة من الخدمات التعليمية، والوصول إلى مرافقها التعليمية كافة، أسوة بأقرانهم الطبيعيين، مما يتطلب العمل على تطوير مرافق المؤسسة التعليمية كما جاء في دراسة الجديد (2018) التي تناولت الصعوبات التي تواجه الجامعات الليبية في الحصول على الاعتماد من خلال تقديم خدمات الدعم التعليمي وتمكين المعوقين من استخدامها لتحقيق هدف نشر التعليم بين جميع شرائح المجتمع.

مشكلة البحث.

تعد شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة من الشرائح والفئات المكونة للمجتمع، ولقد تناولت الشريعة الإسلامية حقوق هذه الشريحة وحددت واجباتها الدينية بما يتناسب مع ظروفهم الصحية المختلفة، ولقد تناولت القوانين حقوق وواجبات الأشخاص ذوي الإعاقة (المعوقين) بما يضمن تمكينهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية وذلك لضمان حقوقهم

بهدف كسب ثقة المستهلك ، فالجودة تركز على التفوق والامتياز لنوعية المنتج في أي مجال.

الجودة: " هي تركيبة إدارية تتضمن عدد من المهام والأعباء التي من خلالها يتم إنجاز كافة المهام والأهداف المطلوبة في مواصفات المنتج والخدمات التي تتسم بمستويات معينة" (الطائي، 2008:27)

- 2- **المعيار:** هو مقياس لتقييم أداء المؤسسة ويتكون من مجموعة مؤشرات (المركز ضمان الجودة 2016، ص5)
- 3- **الاعتماد:** هو (الثقة) أي اعتماد الشيء والموافقة عليه والقبول به ، بمعنى الموافقة لجهة أو مؤسسة بالقيام بنشاطات تعليمية أو اقتصادية ، بعد أن تتوافر فيها معايير محددة يمكن قياسها للقيام بمثل هذه المهمات (الزنبري ، 18، 2014)
- 4- **المؤسسة:** هي كل هيكل تنظيمي مستقل مالياً في إطار قانوني واجتماعي مُعين هدفه دمج عوامل الإنتاج لتبادل السلع والخدمات بغرض تحقيق هدف أو نتيجة معينة (موسى: 2012، 13)
- 5- **التعليم العالي:** هو ذلك التعليم الذي يعقب ويكمل التعليم الابتدائي والثانوي، وله موقعا بارزا في قمة نظام التعليم بصورة عامة ويشكل قوة كبيرة لتطوير المجتمع الذي يوجد فيه (الشيخلي : 2003، 150)

الدراسات السابقة.

أطلع الباحث على دراسات سابقة ذات علاقة بموضوع البحث ويعرض الباحث الدراسات التي تناولت تطوير مؤسسات التعليم العالي بهدف الاستفادة منها في هذا البحث.

- 1- دراسة الجديد (2018) دراسة الصعوبات التي تواجه الجامعات الليبية في الوصول للاعتماد الاكاديمي واقتراح الحلول ولقد هدفت هذه الرسالة للتعرف على المعايير والأساليب المطلوبة للاعتماد في الجامعات الليبية، وأستخدم الباحث المنهج الوصفي بأداة الاستبيان لجمع المعلومات وتحليلها، وتم تطبيق الدراسة على مدراء مكاتب الجودة وعمداء الكليات بعدد من الجامعات الليبية، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها عدم وجود تشريع واضح يلزم الجامعات بالضرورة الحصول على الاعتماد.
 - 2- دراسة (2014) دراسة لتطوير كلية الهندسة جامعة المرقب في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة، ولقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على معايير الاعتماد وتطبيقاته وتحديد نقاط القوة والضعف بها وأستخدم الباحث المنهج الوصفي بأداة الاستبيان على مجتمع كليات جامعة المرقب وتوصلت هذه الدراسة لنتائج أهمها ضرورة نشر ثقافة الجودة ودعم مكاتب الجودة لتطبيق المعايير والعمل بها .
 - 3- دراسة توفيق (2013) دراسة تطوير محاور الاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا بجامعة طرابلس، وهدفت الدراسة لتحسين برنامج الدراسات العليا بتطوير معايير الاعتماد البرامجي، وأتبع الباحث طريقة تحليل الفجوة للنظام القائم وتكوين صورة عنه لتقليص الفجوة استنادا لمواصفات الأيزو واقتراح دليل للجودة للتطوير والتحسين، وأوصت الدراسة بتعزيز التقني النظام التعليمي.
- التعليق على الدراسات السابقة :

هدفت الدراسات السابقة إلى تحسين السياسات التعليمية والارتقاء بهاء وتحقيق الإصلاح في المؤسسات التعليمية وفقا لتطوير معايير ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية، وهذا ما أتفق مع هدف البحث بتطوير المرافق التعليمية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من حقهم في التعليم، حتى تتمكن المؤسسة التعليمية من خدمة تطوير المجتمع.

الأكاديمية والاجتماعية، وتتعارض مع المعايير التي وضعها المركز الوطني لضمان الجودة والتي اشترطت على مؤسسات التعليم تنفيذها حتى يتم تصنيفها ضمن المؤسسات الجيدة الملتزمة بتقديم خدمة التعليم وفقاً للشروط والضوابط الإدارية والقانونية المطلوبة (قرار: 2006. 164)

أهمية البحث .

تأتي أهمية هذا البحث كونه يتناول حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعلم والحصول على خدمات الدعم التعليمي والوصول للمرافق التعليمية كالفاعات والمعامل والورش والمدرجات دون تمييز بينهم وبين أقرانهم من الطلبة الآخرين فالوصول على الاعتماد التي أصبحت مطلباً قانونياً واستحقاقاً اجتماعياً ضاعوا على إدارة مؤسسات التعليم العالي وهدف تسعى المؤسسة التعليمية للحصول عليه وفقاً لمعايير وشواهد وأدلة تؤشر لوجود مستوى مُحدد من التطبيقات والاداء يتم على أساسه تصنيف المؤسسة التعليمية ومنحها الاعتماد لنيل درجة من الوثوق بجودة خدماتها التعليمية ومدى مطابقتها للمعايير المعتمدة لتنفيذ أهدافها التعليمية والتربوية والاجتماعية وفقاً للسياسة التعليمية للمجتمع ، ويمكن تحديد أهمية البحث في النقاط الآتية :

- 1- تطوير معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي بما يضمن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم.
- 2-دراسة الصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستفادة من خدمات ومرافق الدعم التعليمي.

أهداف البحث.

- 1- التعرف على آلية تنفيذ معايير الاعتماد واحتساب المؤشرات الخاصة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - 1- وضع معيار خاص للأشخاص ذوي الإعاقة يتم تفصيله حسب نوع الإعاقة لتمكين (المعاقين) من خدمات الدعم التعليمي بمؤسسات التعليم العالي .
- تساؤل البحث :
- (ما مستوى اهتمام المركز الوطني لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بحق الأشخاص ذوي الإعاقة "المعوقين" في التعليم وفقاً لمعايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي 2016 ؟)

تعريف المصطلحات.

- الإعاقة في اللغة:**ورد في لسان العرب (ابن منظور،1990) عوق: رجل عوق، أي ذو تعويق. وعاقه عن الشيء يعوقه عوقاً: صرفه وحيسه ومنو التعويق و الاعتياق، وذلك إذا أراد أمراً فصرفه عنه صارف، والعوق: الأمر الشاغل.

الإعاقة اصطلاحاً: المعاق هو كل من يعاني من نقص دائم يعيقه عن العمل كليا أو جزئياً، وعن ممارسة السلوك العادي في المجتمع أو عن أحدهما فقط، سواء كان النقص في القدرة العقلية أو النفسية أو الحسية أو الجسدية، وسواء كان خلقياً أو مكتسباً (قانون : 3، 1980)

الأشخاص ذوي الإعاقة : كل من يعاني من عاهات(بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية) قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين (الأمم المتحدة:2007)

2-الجودة: (Quality) وهي كلمة منشقة من اللاتينية وتعني طبيعة الشيء ودرجة صلاحيته ، فالجودة هي مصطلح اقتصادي بالأساس ظهر بناء على التنافس الصناعي والتكنولوجي بين الدول المتقدمة

وتطوير المعرفة والتعليم ، وتوفير متطلبات سوق العمل لسدّ الفجوة بين الشعوب والثقافات وتنمية العلاقات والتعاون والارتباط بين الدول المتقدمة والدول النامية (تقرير: 1997، 173)

فالعصر الذي نعيشه يعرف بعصر القرية الكونية، عصر تطور واستهلاك التكنولوجيا في مناحي الحياة كافة، عصر تدفق المعلومات وتسارعها ، مما يفرض على مؤسسات التعليم العالي الأخذ بطرق واتجاهات إدارية وتعليمية حديثة تقدم الخدمات التعليمية لجميع الفئات والشرائح البشرية دون تمييزاً أو إقصاء، لتمكينهم من الحياة والاعتماد على النفس والمشاركة في الإنتاج والأداء، وهذا العصر الذي تميز بالنافسية الذي لا مكان فيه إلا للأجود القادر على الاستمرار والتجديد والإبداع ، بالاعتماد على تعليم عالٍ يُرسخ قيم العلم والحرية وتقدير العمل والمشاركة ، ومنح الفرص للجميع من خلال معايير مستوى الأداء والقدرة على خلق الاستثمار المُتجدد المُعتمد على تطوير الموارد البشرية لتوفير الحلول المستدامة والناجحة للمشكلات القائمة أو المتوقعة ، فالتعليم هو القدرة والقوة، فالأمة المُتعلمة هي الأقوى، فلم تعد تُقاس قوة الأمم بأعداد الجيوش أو عدد السكان ، بل بالعلم والبحث العلمي وما ينجزه العلم من اكتشافات، وما تمتلكه من معرفة متطورة ومقدمة ينتجها ويستهلكها المجتمع (مذكور: 2000، 22)

ولقد أكد تقرير اللجنة الدولية للتربية عام 1996 بأن المعرفة هي القوة بل مصدر القوة، وأن التعليم في القرن الحادي والعشرون سوف يعتمد على أربعة أعمدة (تعلم لتكون/ تعلم لتعرف/ تعلم لتعيش/ تعلم لتعمل .)

وجاء التقرير الأمريكي "أمة في خطر" 1983م أنه إذا أردت أن تنزع سلاح أمة فأزغ سلاح تعليمها، وإن تدخلت أمة في الشؤون التعليمية لأمة أخرى فيعتبر ذلك بمثابة إعلان حرب عليها (تقرير: 1983، 173)

فالتعليم الذي يحدث التغيير والتطوير والتنمية هو التعليم الكامل، وليس التعليم الأساسي أو المتوسط فقط، بل هو التعليم الأساسي والمتوسط والعالي الجيد والمتمثل في مؤسسات تعليمية متكاملة بالإمكانيات والموارد والإدارية والمستلزمات والوسائل والمناهج المتطورة التي تُدار بعملية إدارة مُخططة ومُنظمة لضمان جودة مخرجات مؤهلة قادرة على تنمية المجتمع (غنيمه : 2000، 96)

الجودة والتعليم.

الجودة في جوهرها هي الالتزام بتنفيذ الإجراءات بالأساليب الإدارية القانونية الصحيحة التي تحقق الأهداف وتخفيض التكاليف وتقلل هدر الجهد والوقت في إمكانيات المؤسسة، وتُمكن المؤسسة من وضع حلول سليمة للمشكلات وتمنع تكرارها، من خلال الإجراءات التصحيحية وفقاً لمعايير معتمدة تضمن زيادة الكفاءة ورفع مستوى الاداء بمشاركة العاملين كافة في أداء العمل بفاعلية للحصول على أفضل النتائج بأقل التكاليف (صائل:2007، 22-25)

الجودة ليست مفهوماً جديداً في أداء العمل بل جاء في التشريع الإسلامي الأمر والتوجيه بإتقان العمل ، قال رسول الله صل الله عليه وسلم (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) والإتقان هو أداء العمل بطريقة الصحيحة وفي الوقت المناسب فالجيد نقيض الرديء ، وانتقلت متطلبات تطبيق معايير الجودة للحل التربوي التعليمي بعد انعقاد مؤتمر الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي بمنتريال في كندا سنة (1993) حيث ركز المؤتمر على آليات ضمان الجودة في العديد من الخبرات الدولية المختلفة ونقلها للمؤسسات التعليمية بمعايير وتطبيقات خاصة بتجويد التعليم من خلال أكثر من مئة ورقة قُدمت في المؤتمر (راشد:2013، 22)

ووفقاً لتوصيات مؤتمر منظمة اليونسكو الذي عقد بباريس في أكتوبر 1998م تم الاتفاق على مفهوم الجودة في التعليم وهو مفهوم متعدد

يُعد برنامج التعليم العالي من أهم الأسس التي تقوم وتعتمد عليها التنمية الشاملة للمجتمعات من خلال دوره في إعداد الكوادر المؤهلة والمتخصصة لمؤسسات المجتمع ، فالتعليم بمستوياته وأنواعه المختلفة هو الطريق الرئيس والوحيد الذي من خلاله يستطيع الفرد اكتساب المعارف والمهارات لمواكبة التطور، فالتقدم الحاصل في هذا العصر المعتمد على التكنولوجيا وتطبيقاتها في جميع المجالات يحتاج إلى تعليم عالي متخصص لتأهيل كوادر قادرة على القيام بوظائف مختلفة تتوافق مع متطلبات التقدم والتغيير، فالتطبيقات التي تفرضها التكنولوجيا تتطلب زيادة في تطوير أنواع واختصاصات التعليم العالي (الشيخلي 2003، 150)

تُعد الجامعة هي آخر مراحل التعليم وتقدم برامج تعليمية متطورة للبحث العلمي وبها مراكز خدمة المجتمع كل ذلك من أجل ان تحقق أهداف مختلفة ، فالجامعة مؤسسة تعليمية مهمه تتطلب الأخذ باتجاهات وأسلوب الإدارة الحديثة التي تتوافق مع دورها في خدمة المجتمع ، ومع المستوى العلمي والثقافي والتربوي للطلاب والأساتذة والعاملون وتتوافق مع نشاطها وبيئتها التعليمية والمناخ الثقافي والاكاديمي الذي يسودها ، فالمجتمع ينتظر أن تقوم الجامعة بدورها المهم والمتميز وأن تحقق أهدافها بتنمية المجتمع بإعداد المخرجات البشرية العلمية والثقافية والمهنية والقيادات الفكرية في المجالات المختلفة (الطائي:5،2008)

فالإدارة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي لا تقتصر على النواحي التنفيذية بل تشمل النواحي الفنية كالتخطيط والتعاون والمشاركة بين الطالب والأساتذة لتطوير المناهج وطرق التدريس والتدريب على تجديد البرامج التعليمية كمصادر للدعم التعليمي وتنظيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع وتطويرها من خلال دراسة واقعية لمشكلات المجتمع وتقديم الحلول العلمية لها وصولاً لمستوى جيد من الأداء المهني والاكاديمي (الشيباني: 1977، 79)

ولقد أجمع الباحثون والدراسات كافة أن التعليم هو الطريق الوحيد والأساسي للوصول للتنمية والتقدم سواء كان على مستوى الفرد أو المؤسسة أو المجتمع، حيث جاءت في القرآن الكريم آيات عديدة تؤكد على أهمية التعليم في خير الفرد والمجتمع، بسم الله الرحمن الرحيم (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) وهنا يؤكد القرآن أن الذين يعلمون هم خيراً لأنفسهم، ولأوطانهم، ولمجتمعاتهم من الذين لا يعلمون ، فالمورد الحقيقي في هذا الكون هو (الإنسان) فعندما يتم تطوير قدراته ومهارته بالعلم والمعرفة ، فإن لديه قوة خارقة وهبها الله له وكرمها وهي العقل ومفتاح العقل هو التعليم ، فالعلم يحول الإنسان من "وجود بالقوة" إلى "وجود بالفعل" ومن جاهل مُستهلك مُفسد إلى متعلم نافع لنفسه ومجتمعه (نوفل 1997. 65)

فالمجتمع في القرن الحادي والعشرون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمعرفة، وأصبح يطلق عليه مجتمع المعرفة من حيث إعداد القوى البشرية المتعلمة وإسهامها في بناء رأس المال البشري، فسوق العمل يتطلب قوة بشرية مُعدة إعداداً يتماشى مع متطلبات العصر من حيث القدرة والمهارة في الإبداع والتواصل واستعمال التكنولوجيا الحديثة، والعمل كفريق واحد، وهذا ما يجب أن تعمل على تحقيقه مؤسسات التعليم العالي ، فالمخرجات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي لابد أن تتوافر فيها المواصفات وفقاً لمعايير مُحدده تُمكنها من دخول سوق العمل فالجامعات أصبحت هي المحرك الرئيس للتحويلات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات كافة (عواد:2007، 3)

وتقرير منظمة اليونسكو الذي جاء بعنوان " التعليم ذلك الكنز الكامن " يؤكد على أهمية التعليم العالي لتطوير المعرفة والبحث والتجديد والتربية المُستمرة، مما يسهم في إصلاح التعليم وتجويده، وإعداد المعلمين وتدريبهم، وأن تكون مؤسسات التعليم العالي مصدراً لنقل

3-توطيد الثقة بين الجامعة والمجتمع.

4- العمل بمبدأ الشفافية لرفع مستوى الأداء لضمان تحقيق الاهداف.

5-ربط مستوى الأداء بثقافة التقويم والتطوير والتنافس (راشد: 2013، 22)

وبناء عليه يتضح أن أهداف الجودة ونيل درجة الاعتماد هو عملية تخدم المؤسسة والعاملين والمخرجات والمجموعات تحقق أداء إدارياً عالي المستوى، ويحقق رضا وظيفياً وانتماء إيجابياً للعاملين والمتعاملين مع الجامعة، مما يشكل حافزاً قوياً على أداء العمل وفقاً للمبادئ والقوانين والمعايير المعتمدة، للوصول للتميز والنجاح للفرد والجامعة، فأهداف جودة مؤسسات التعليم العالي تخدم الفرد والمؤسسة والمجتمع على حد سواء، ومعايير الاعتماد هي خطة تمكن الجامعة من تحقيق النجاح والتنافسية في سوق العمل.

الإعاقة.

تعد الإعاقة حالة عجز كلي أو جزئي في الأداء الطبيعي لأحدى حواس الإنسان (حركية، بصرية، سمعية، نفسية، عقلية) ومصطلح العجز يشمل العاهات والقيود المفروضة على النشاط الذبقي مشاركة الفرد في الأنشطة الممكنة، فالعجز يقيد قدرة الفرد على التفاعل بين المصابين بإعاقات جسدية أو نفسية أو عقلية والبيئة المحيطة بهم مما يسبب في حدوث مواقف سلبية لهم تجاه مكونات البيئة المحيطة، وعدم تمكنهم من التفاعل معها بشكل طبيعي كالوصول إلى المباني ووسائل النقل بالإضافة لتدني مستوى الدعم الاجتماعي.

تعد العناية بالمعاقين هي المعيار الذي نستطيع أن نحكم من خلاله على مدى تقدم المجتمعات ففي المراحل التاريخية الأولى كانت النظرة إلى المعوقين تتم في إطار غير إنساني، حيث كان يُنظر للإنسان المعوق أنه مخلوق ناقصاً يعيش على هامش المجتمع، وكان يتم وضعهم في ملاجئ أو مُعتقلات أو يتم التخلص منهم نهائياً، كما حدث في مجتمع (أسبرطه) لذلك كان المعوقين يعيشون في جو من الشعور بالخوف والإحباط والدونية، وارتبطت بهم العديد من المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على المجتمع كصور الانحراف مثل (كالتسول، السرقة، التشرد الجريمة) ومع مرور الزمن تطورت النظرة إلى المعوقين، وأصبح ينظر إليهم من منظور أخلاقي حيث أصبح المجتمع ينظر لهم على أنهم مخلوقات تثير الشفقة والعطف (عثمان: 2003، 3)

وتطور الفكر الإنساني وتقدم الدراسات والبحوث التي أسهمت في تطور المجتمعات، بدأت النظرة تتغير لهذه الشريحة فأصبحت تتلقى المساعدة والتشجيع على أن تأخذ حقه الطبيعي في الرعاية والتوجيه والتأهيل للحياة، حيث عُرفت المرحلة بصدور الإعلانات والمواثيق الدولية التي تخص حقوق المعوقين وكان أولها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م والإعلان عن حقوق الطفل سنة 1959م وإعلان ميثاق الرعاية وتأهيل المعوقين سنة 1975م وكل هذه الإعلانات والمواثيق صدرت عن وكالات ومنظمات دولية (كالبيونسكو واليونيسيف) ثم ظهر منظور جديد لهذه الفئة لا يقتصر على الرعاية والتأهيل بل ينظر إليهم على أنهم طاقة بشرية اجتماعية اقتصادية يهدرها المجتمع وينتج هذا المنظور إلى البحث عن الوسائل التي تُيسر الاستفادة من هذه الطاقات البشرية والسبل التي تُيسر دمجهم وتكاملهم في المجتمع ومشاركتهم في تطويره وتنميته (تقرير: 1989، 55)

الأبعاد يشمل جميع مكونات العملية التعليمية ووظائفها وأنشطتها وهي (المناهج/ البرامج التعليمية / المباني والمرافق / الطلاب / الخدمات الاجتماعية / الدعم التعليمي) (الطلاب : 2014. 22)

ولأن مؤسسات التعليم العالي هي التي تسهم في تطوير المجتمع من خلال تزويده بمخرجات مؤهلة تحافظ على ثقافة هويته المجتمع، فالدور الذي تقوم به مؤسسة التعليم العالي لا تختلف من مجتمع لآخر، بل تتميز في كيفية تقديم الخدمة وذلك حسب مايتوفر لها من إمكانيات وبرامج وموارد بشرية التي تمكنها من القيام بدورها في تنمية وتطوير المجتمع (حافظ: 2012. 66)

وبناء على ما سبق يتضح إن مفهوم الجودة ومعاييرها وتطبيقاتها قد تطور وأصبح يشمل العملية التربوية والتعليمية وكان ذلك انعكاساً للأهمية البالغة التي تحضى بها مؤسسة التعليم وعلاقتها بحياة الفرد والمجتمع، حتى أصبحت تُسمى بالجودة الشاملة في التعليم، وبدأت مؤسسة التعليم تسعى إلى تحسين رؤيتها بإدخال التعديلات اللازمة على قوانينها وإدارتها بالإجراءات والخدمات في بيئة العمل، فالجودة الشاملة في التعليم هي أسلوب عمل صحيح ومُتقن من خلال إتباع معايير موضوعية مُحددة لرفع مستوى إعداد وأداء المنتج التعليمي وضمان جودته من أجل تحقيق أهداف العملية التعليمية، لذلك كان الاتجاه لإدخال نظام الجودة في التعليم يهدف إلى إصلاح والتطوير للمنظومة التعليمية بشكل مستمر، تتخذها المؤسسة التعليمية أساساً لأداء العمل

ويمكن تلخيص أهداف الجودة في عدة نقاط منها:

- 1- تحسين الأساليب المستخدمة في أداء العمل.
- 2- بناء العلاقات الإنسانية والعمل وفقاً لمقتضياتها.
- 3- تنمية شعور الموظفين بالانتماء والولاء للمؤسسة.
- 4- ترشيد الإجراءات المستخدمة بما يضمن توفير الجهد والوقت وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة
- 5- ترسيخ مبدأ الشفافية والمرونة في أداء العمل. (بن شلوية: 2012، 44)

وكي يتم تحقيق هذه الأهداف لا بد من التغلب على بعض المُعوقات التي تواجه تطبيقات الجودة في المؤسسة التعليمية، ومنابرزها نشر ثقافة الجودة وتوضيح أهمية تطبيقها وترسيخ العمل بالقيم والسلوكيات التنظيمية الفاعلة لتوضيح أهمية أداء العمل وفقاً لإدارة الجودة وتدريب العاملون على تطبيق معاييرها وتحقيق مؤشراتها، فإدارة الجودة هي وسيلة لتحقيق هدف جودة المُنتج الذي يضمن تقديم الخدمة الجيدة للفرد والمؤسسة والمجتمع.

أهداف جودة مؤسسات التعليم العالي.

تسعى المؤسسات التعليمية بكافة مستوياتها للحصول على اعتماد برامجها ومرافقها وإجراءاتها وخدماتها وذلك لتحقيق، ضمان جودة أدائها والاستمرار في عملية التحسين والتطوير لتحقيق القدرة على التنافس، وهذا التوجه يتطلب التزام المؤسسة التعليمية بتنفيذ معايير الاعتماد المعتمدة، والتي تشمل كافة برامج وأنشطة وقوانين المؤسسة التعليمية بالإضافة إلى مرافقها وخدماتها ومدى ملائمتها لتحقيق الأهداف المطلوبة.

وتتلخص أهداف ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في الآتي:

1- التحقق من إمكانيات وقدرة الجامعة على تنفيذ رسالتها وأهدافها من خلال تطبيق المعايير الموضوعية من قِبل مؤسسات خارجية متخصصة بمنح الاعتماد.

2-تشجيع التنافس بين الجامعات من خلال منح الاعتماد وإعلان درجة التصنيف.

المعوقين من التعليم والمشاركة في الأنشطة والبرامج والعمليات التعليمية التي تتم بالمؤسسة التعليمية .

تصنيف فئات الإعاقة

لقد وضع عدد من الباحثين والمختصين عدة تصنيفات ونماذج لفئات الإعاقة تبعاً للأعراض غير السوية أو الانحرافات التي أوردوها في بحوثهم أو تبعاً لما وصلت إليه المؤتمرات العلمية المختصة وقد صنف (القربطي، 1996) فئات الإعاقة أو الانحراف عن المعيار العادي ، وتم حصر هذه الفئات حسب مجالات الانحراف عن متوسط أقرانهم العاديين في فئه أو أكثر من الفئات التالية:

أولاً : الانحراف في الجانب الجسمي أو العصبي ، وتشمل جميع الإعاقات الجسمية والعصبية التي تمثل الحركة مشكلة رئيسية لأصحابها كالمعوقين طرقياً.

ثانياً : الانحرافات في الجانب الحسي ، وتشمل جميع الانحرافات في الأجهزة الحسية التي تمكننا من استقبال المثيرات والتفاعل مع البيئة التي نعيش فيها كالسمع والبصر .

ثالثاً : الانحراف في الجانب المعرفي وتشتمل على مجموعتين متباينتين هما (المتفوقون عقلياً والمتخلفون عقلياً)

رابعاً : الانحراف في الجانب الانفعالي والاجتماعي ، وتشمل الاضطرابات السلوكية والتوافقية مثل اضطرابات التوافق الاجتماعي والتواصل (منيب: 2003 ، 20-24)

ويتضح مما سبق أن الإعاقة تكاملية ، بمعنى أن الشخص المعوق أو المنحرف عن المعيار العادي أو مُصنف وفقاً لأنواع التصنيفات السابقة فإن إعاقته لها تأثير على باقي جوانب شخصيته ، فإذا كان الشخص يعاني من إعاقه حسية كالسمع أو إعاقه جسمية حركية كبتير عضو من أعضاء الجسم أو إعاقه عقلية انفعالية فإن الإعاقه لها تأثير على نفسية المعوق وتوافق الانفعالي والاجتماعي وتنعكس على أدائه وتواصله وانماجه مع المجتمع ، مما يبين إنه بحاجة إلى خدمات خاصة تساعده على أداء أدواره الاجتماعية لتحقيق التوافق مع حالة عجزه بتدعيم ذاته واستعادة ثقته بنفسه وبالآخرين وتشجيعه على المشاركة في ممارسة الأنشطة المختلفة بما يتناسب ويتفق مع قدراته ، ويشعره بأهمية مكانته وكيانه كي يتمكن من تجاوز شعوره بالعزلة الاجتماعية أو الشعور بالعجز.

العوامل الرئيسية المسببة للإعاقة.

أن استكشاف العوامل المسببة للإعاقة هي الخطوة الأولى نحو رسم سياسة اجتماعية لمواجهةها والحد منها وتوجد ثلاث مجموعات من العوامل المسببة للإعاقة وهي العوامل (الثقافية ، والفردية ، والاجتماعية) ويمكن تفصيل كل مجموعة، فالعوامل الثقافية تتعلق بسيادة بعض القيم والعادات في المجتمع ، وعادة ما ترتبط بالسلوك الاجتماعي كالتباعد الاجتماعي واستعمال الوسائل غير آمنة في العلاج مما يسبب في الإعاقة، بالإضافة إلى اتجاهات الأسرة نحو الابن المعوق وشعورهم بالخجل والدونية ما يسبب في تقادم حالته النفسية، وأيضا ربط الإعاقة وخاصة (العقلية) بالكرامات والأرواح الخيرة، ومن ثم تقف الثقافة عاجزة عن مواجهة حالات الإعاقة أو الحد منها، أما العوامل الفردية فإنها تتعلق بالظروف الخاصة بالفرد كالوراثة وحالات عسر الولادة وعدم الاهتمام بالصحة والسلامة الشخصية، أما العوامل الاجتماعية البيئية التي ترتبط بالبيئة وبالتفاعل الاجتماعي السائد بين أفراد المجتمع بظروف الحياة كالفقر وأنماط التربية السائدة وانتشار البطالة والجهل ونقص التغذية السليمة، والتلوث البيئي والصراعات والتعصب والتأثر والحروب، وأن تفاعل وتداخل هذه العوامل يسبب ويُسهّم في انتشار الإعاقة داخل مجتمعنا. (منيب: 2003، 17-19)

أختلف العلماء والباحثون في استخدام المصطلحات التي تُشير إلى الأشخاص ذوي الإعاقة من الأفراد عبر الزمن، ومن تم تعددت المُسميات التي تشير إلى بعض الأفراد الذين يختلفون عن المستوى العادي سواء بالزيادة أو بالنقصان في جانب أو أكثر من جوانب الشخصية كالناحية (الجسدية أو العقلية أو الحسية) ومن بين هذه المصطلحات المتداولة بين الناس (الشواذ ، ذوي الاحتياجات الخاصة ، الأشخاص ذوي الإعاقة ، العجزة) وقد أدى هذا التعدد إلى سوء الفهم والتداخل والالتباس وظهور آثار سلبية وخيمة من أبرزها وصم هؤلاء الأفراد بالقصور والاختلاف مما ترتب عليه إدراكهم لأنفسهم بأنهم أقل قيمة من باقي أفراد المجتمع، وتدنى مستوى تقييمهم لذواتهم وإحساسهم بالألم النفسي مما سبب الشعور بالعار والخجل والرفض، وكما ترتب عليه ظهور اتجاهات اجتماعية سلبية نحو هؤلاء الأفراد بسبب ما تحمله هذه المسميات من معاني ودلالات على عدم الكفاءة للقيام بالأدوار الاجتماعية المتوقعة منهم، لذلك لا تتضمن هذه المصطلحات في معناها مظاهر الانحرافات الايجابية كالتفوق العقلي والموهبة والإبداع، إنما تقتصر على الانحرافات السلبية فقط (عثمان: 2003، 8)

ولهذه الأسباب لجأ الكثير من العلماء إلى استخدام مصطلحات بديلة تُعبر عن الاتجاه الايجابي للإعاقة مثل (غير العاديين أو ذوي الإعاقة ذوي الاحتياجات الخاصة ، أو الفئات الخاصة) للإشارة لمن ينحرف أدائه في جانب أو أكثر من جوانب الشخصية عن متوسط أداء أقرانه العاديين للحد الذي يستلزم ضرورة تقديم خدمات أو مظاهر عناية أو رعاية خاصة له ، كالخدمات الطبية أو التربوية أو الاجتماعية (القربطي: 1996، 46-54)

وبناء على ما سبق فإن الشخص المعوق هو من فقد الكثير من قدراته على الأداء الطبيعي لأدواره الاجتماعية بسبب إعاقة جسدية أو عقلية أو نفسية مما يشعره بالخوف والخوف على مستقبله ومستقبل أسرته، لذلك وجبت مساعدة ومساندته لتحقيق التوافق مع ظروفه الجسدية والحسية التي يشعر معها بالعجز، وذلك بتدعيم أدائه واستعادة ثقته بنفسه وبالأخرين لتمكينه من المشاركة في ممارسة الأنشطة المختلفة بما يتناسب ويتوافق مع قدراته، ويشعره بمكانته وكيانه الاجتماعي ويسهم في كسر العزلة النفسية والاجتماعية التي يشعر بها .

ولقد حدد مؤتمر التربية الخاصة الذي عقد بالقاهرة سنة 1996م مصطلح (ذوي الاحتياجات الخاصة) بأنه كل فرد يحتاج إلى خدمات خاصة لكي ينمو ويتعلم أو يتدرب ويتوافق مع متطلبات حياته الاجتماعية والوظيفية ويتمكن من المشاركة في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بقدر ما يستطيع وبأقصى طاقاته وإمكانياته ، ويمكن تعريف الإعاقة بأنها (انحراف عن المتوسط أو العادي في بعض أو كل خصائص الشخصية سواء كانت من الناحية الحسية أو الحركية أو العقلية أو الاجتماعية ، مما يؤدي إلى عدم قدرته أداء أدواره الاجتماعية وتحقيق أهدافه ، مما يتطلب مساعدته وتشجيعه وتقديم الخدمات التربوية والاجتماعية والصحية له حتى يستعيد توافقه ويستثمر طاقاته وإمكانياته كافة ، لتحقيق أهدافه (سليمان: 1996، 66)

وتأسيسا عليه يتضح أن الإعاقة الجسدية أو الحسية يمكنها أن تشكل عائقاً أمام حياة الإنسان (المُعوق) للعيش بشكل سوي داخل المجتمع، ما يتطلب العمل على تطبيق القوانين والتشريعات التي كلفت المؤسسات الخدمية بتقديم التسهيلات وتوفير الامكانيات والخدمات للمعوقين حتى يتمكنوا من الحصول على حقوقهم الاجتماعية كباقي أفراد المجتمع ، ويأتي في مقدمه تلك الحقوق حق (التعليم) مما يتطلب من مؤسسة التعليم العمل على توفير الخدمات والقيام بالإجراءات المناسبة التي تمكن المعوقين من الوصول للمرافق و الابنية التعليمية التي تتم فيها عملية التعلم (كالقاعات الدراسية – المدرجات – المعامل – المكتبات – مرافق الخدمات و الدعم التعليمي الأخرى) لتمكين

الولادة العسيرة وكذلك نقص التطعيمات أو عدم وصولها وتقديمها في مواعيدها بسبب ما أفرزته الصراعات من قطع الطرقات والاتصال بين المدن، وكل هذه العوامل الفردية والثقافية والاجتماعية كان لها دور كبير في انتشار الإعاقة وخاصة الجسمية (كبت الأيدي) خاصة بين شريحة الشباب الذين هم وقود هذه الحرب ، حيث أشارت الإحصاءات الأخيرة إلى ارتفاع نسبة الإعاقة بين فئة الشباب إلى مستويات غير مسبوقة بالنسبة للمجتمع الليبي حي بلغت (118655) معوق مختلف أنواعها

وبناء على ذلك ، يتضح أن العوامل السابقة لها تأثير كبير جدا على سلامة أفراد المجتمع الليبي، وخاصة العوامل الاجتماعية والبيئية، حيث شهدت ليبيا أحداثا اجتماعية وسياسية قاسية أفرزتها أحداث 17 فبراير (2011) والتي شهد خلالها المجتمع الليبي حالة من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لانتشار السلاح و نشوب صراعات بين الأفراد والجماعات والتباحثكموا في إدارتها لقوة السلاح في معظم حالاتها، وما نتج عنها من إصابات سببت في (بثر الأطراف) مما سببت في حالات إعاقه لكثير من أفراد المجتمع، بالإضافة لتدني الخدمات الرعاية الصحية الأولية أثناء عمليات إسعاف المُصابين أو

جدول رقم (1) يبين إحصائية سبب الإعاقة. (إحصائية صندوق التضامن: 2018)

سبب الإعاقة	خلقية	عسر ولادة	أمراض مزمنة	حوادث سير	مخلفات حروب	سلاح	حرائق	مختلفة	عدم تطعيمات	مجموع
العدد	67630	2151	30377	10867	1460	1313	445	3582	830	118655

جدول رقم (2) إحصائية تبين نوع الإعاقة وعددها (إحصائية صندوق التضامن: 2018)

نوع الإعاقة	كفيف	ضعيف بصر	أصم	ضعيف السمع	أبكم	تخلف عقلي	مبتور	خزل	مرض مزمن	مجموع
العدد	4353	8910	6692	2363	5946	27782	5628	25883	10113	118655

اتخاذ القرارات المتعمقة بهم، وبما يعود عليهم من نفع من خلال التفهم العميق لاحتياجات المجتمع وتحديد هذه الاحتياجات على أساس الأولويات .

ولقد تم تفصيل هذه الإحصاءات وفقا للنوع، عدد الذكور (69609) وعدد الإناث (36707) حتى تاريخ 31-12-2018م وأما فيما يخص إحصاءات مدن شرق ليبيا كانت إلى سنة 2014م فقط (إحصاءات : 2018)

ولتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة مبررات متعددة منها:

1- يُعد الإنسان بغض النظر عن إعاقة صانع للحضارة وبذلك ينبغي أن يكون هدف مباشر لمجالات التنمية الشاملة.

2- الشخص المعاق يُعد فرداً قادراً على المشاركة في جهود التنمية

3- إن الأشخاص ذوي الإعاقة مهما بلغت إعاقتهم واختلفت فئاتهم فإن لديهم قابلية وقدرات ودوافع للتعلم والنمو والاندماج في الحياة العادية في المجتمع لذلك لا بد من التركيز على تنمية ما لديهم من إمكانيات وقدرات في مجالات التعلم والمشاركة.

4- لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة الحق في الرعاية والتعليم والتأهيل والتشغيل دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو المركز الاجتماعي أو الانتماء السياسي.

5- تُعد عملية التأهيل حق للأشخاص ذوي الإعاقة في المساواة مع المواطنين. (أبو جبري : 2014. 15-16)

لقد أصبح تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي على المستوى العالمي جزء مهم من العملية التعليمية، كما أصبحت الجودة شرطاً أساسياً تشتترطه جميع هيئات الاعتماد المحلية والعالمية، فالهدف العام من تحسين جودة التعليم العالي وترشيده هو التجاوب مع متطلبات خدمة المجتمع والإسهام في بناءه وتنميته بمخرجات قادرة على التطور الذاتي ومواكبة التقدم والتنافس في السوق العمل دون الوقوف على مواصفات بدنية أو نوعية معينة فالمؤسسة التعليمية التي تقدم خدماتها لجميع فئات المجتمع وتمكنهم من تجاوز الإعاقة أو الموانع للوصول إلى مرافقها التعليمية هي التي تضمن رضا المتعاملين وتحقيق مستوى مرتفع من الأداء ينم عن جودة العمل ، فالجودة في التعليم العالي مُكلفة ومرهقة الترسخ والالتزام ولكنها تعود على المؤسسة والموظف والطالب والأستاذ والمجتمع بأفضل النتائج المعنوية والأكاديمية والاجتماعية التي تحدد مستوى الرضاء والثوق في أدائها ومخرجاتها من خلال تنفيذ معايير الاعتماد (سركريس: 2004. 2)

ووفقا لهذه الإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي، يتضح أن من أكثر العوامل المسببة في الإعاقة بالنسبة للمجتمع الليبي هو العامل الاجتماعي والبيئي ، حيث تظهر الإحصاءات أن الظروف الاجتماعية التي سببها التغيير السياسي الذي شهدته ليبيا سنة 2011م كان له الأثر البالغ في ارتفاع نسبة الإعاقة بسبب الحرب وانتشار السلاح وما نتج عن استخدامه من إصابات جسديه ، فالحروب وما خلفته من تلوث بيئي أثر على صحة الأجنة والأمهات ، بالإضافة إلى الصراعات والنزاعات القبلية والجهوية وتأثيرها على وصول التطعيمات وسلامة صلاحية استهلاكها مع انتشار الفساد الإداري والمالي وتدني مستوى أداء المؤسسات والمنظمات مما سبب في تدني مستوى الرعاية الصحية وغلاء المعيشة وما صاحبها من سوء تغذية وعدم الرقابة على التغذية والادوية ، فكل هذه العوامل المتداخلة والمتراصة كان لها الأثر البالغ على شريحة الأطفال والشباب ، الذين هم بحاجة للتعليم أو مواصلة تعليمهم ، ونظرا لما سببته لهم الإعاقة من عجز في قدرتهم على المشاركة والتفاعل الطبيعي مع أقرانهم داخل المؤسسات التعليمية واستفادتهم من المرافق والخدمات التعليمية ، كل ذلك يتطلب أن توفر المؤسسات التعليمية خدمات خاصة تساعدهم وتمكنهم من مواصلة تعليمهم والقيام بالمشاركة الايجابية في أداء دورهم الاجتماعي وتخطي شعورهم بالعجز واندماجهم في المجتمع بالشكل الذي لا يؤثر على إنسانيتهم ويضمن لهم حقوقهم .

يُعد التأهيل في إطار المجتمع المحلي استراتيجية للتنمية الاجتماعية يهدف إلى تفعيل الطاقات على صعيد المجتمع لإحداث تغيير في معارف الناس ونظرتهم وسلوكهم، ولتمكين أفراد المجتمع من التعرف إلى الإعاقة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولتقديم بيئة محيطة أفضل مما هي عليه للمعوقين وتحسين مستوى حياتهم.

وهكذا فإن برنامج التأهيل يمكن اعتباره برنامجا للتنمية الاجتماعية يصل أبناء المجتمع كافة ومن حيث الجوهر فإن برنامج التأهيل الذي يعتمد على المجتمع لا يهدف إلى تقديم المساعدة أو الخدمات للمعاقين وإنما يهدف إلى إعطاء المجتمع بما فيهم المعاقين الفرصة للمشاركة في

يُمنح الاعتماد لمدة (4) سنوات في حال حصول المؤسسة على نسبة 80% إلى أقل من 90% من أجمالي نقاط المعايير.

يُمنح الاعتماد لمدة (5) سنوات في حال حصول المؤسسة على نسبة 90% فما فوق من أجمالي النقاط لمجملة المعايير

ويتضح من خلال نظام التقييم أن الحصول على الاعتماد يخضع بكل تفاصيله وآليات تنفيذه لقيم رياضية تمنح وفقاً للشواهد والادلة التي تُؤشر لتنفيذ وتحقيق المعيار، وهي درجة مئوية تُمنح للمؤسسة التعليمية من أجل الحصول على الاعتماد دون التقييد بتنفيذ مؤشرات معينة وتتم عملية التقييم من خلال نظام الدرجات، حيث يتم تخصيص عدد 2000 درجة لمحاور الاعتماد، يتم توزيعها حسب أهمية كل المحور ومن تم تقسم درجات المحور على البنود المكونة لكل محور وإعطاءه درجة، بعد ذلك يتم أخذ مجموع هذه الدرجات وتُحسب النقاط التي تحصل عليها كل محور، والتي يجب ألا تقل عن (65%) من النقاط المُخصصة له، ويشترط لمنح الاعتماد المؤسسي في المحاور كافة أن يكون مجموع الدرجات لا يقل عن 1400 نقطة تمثل (70% من 2000 نقطة) وفي حال وجود خلل أو قصور في أحد المعايير المؤثرة على أداء المؤسسة تمنح المؤسسة الاعتماد المشروط بمدّة مُحددة لا تتجاوز السنة لتصحيح الخلل، وفي حال حصول المؤسسة التعليمية على أقل من 1400 نقطة التي هي أقل من (70% من أصل 2000 نقطة) يرفض منح المؤسسة الاعتماد ويطلب منها عدم قبول طلبة جدد لمدة يتم تحديدها من قبل المركز الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية بناء على توصية من فريق التدقيق (دليل الجودة: 2016، 6-7)

1. المنهجية منهج البحث.

أستخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف الظاهرة وهو الأسلوب الأنسب لهذا البحث .

أداة البحث .

أستخدم الباحث أداة (تحليل المحتوى) الذي يُعد من أفضل الأساليب المستخدمة في عملية تحليل المحتوى، فيما صدر عن الإنسان قولاً أو كتيبه صراحة فقط دون اللجوء إلى تأويله ويطبق تحليل المحتوى على أي مادة اتصال مكتوبة وهو يعتمد على الملاحظة، وهو أشمل من تحليل المنظمون .

المجتمع وعينة البحث.

تم إجراء هذا البحث على محتوى دليل معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي الصادر عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية لسنة 2016.

عرض النتائج ومناقشتها والتعليق عليها .

تحليل محتوى دليل معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي ودليل الإجراءات لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي واقتراح تعديلها لتمكين المعوقين من حقوقهم التعليمية.

تُعد عملية التطوير نتاجاً لممارسة تنفيذ خطة او تحليل محتوى موضوع خطة، بتلافي الأخطاء أو التغلب على أوجه القصور من أجل تحقيق الأهداف بالشكل المطلوب، ومن خلال قيام الباحث بتحليل محتوى معايير الاعتماد ودليل إجراءات الترخيص، الصادران عن المركز الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية، تبين أن المركز الوطني لم يهتم بحقوق (المعوقين) وتضمينها ضمن معايير الاعتماد، حيث جاءت الإشارة إلى حقوق (المعوقين) في (4) معايير من معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي، وكانت تلك الإشارة على هيئة مؤشرات وكان عددها (4) من ضمن (168) مؤشر من أجمالي مؤشرات الاعتماد المؤسسي والبرامجي، حيث كانت لكل معيار عدة مؤشرات تختلف عن بعضها من حيث العدد وفقاً

وبناء على ما سبق فإن المؤسسة التعليمية التي تتمكن من خدمة المجتمع وفقاً لخصوصيته وتؤثر فيه وتنتج به نحو التنمية والتطوير وتذويب الاختلافات والتباين في الجسد والعرق واللون، هي التي يُعول عليها المجتمع في تطويره وترسيخ المبادئ الإنسانية الأساسية كالمساواة والعدالة والدمج والتمكين.

وبتحليل محتوى دليل معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي لسنة 2016م، ودليل إجراءات ترخيص واعتماد المؤسسات التعليمية لسنة 2016م، والمتضمن شرح وتوضيح تنفيذ وحساب قيمة المعايير، حيث تضمن الدليل على (9) معايير للاعتماد المؤسسي، حيث جاء المعيار (الخامس) من معايير الاعتماد المؤسسي الخاص بالشؤون الطلابية والمتضمن عدد (21) مؤشراً تضمن للمؤسسة تحقيق المعيار في حال تنفيذها، وجاء من ضمن المؤشرات المؤشر رقم (4) الذي نصه (للمؤسسة آلية لتوفير الدعم المناسب للطلاب المعوقين) وجاء في المعيار (السادس) من معايير الاعتماد المؤسسي الخاص بالمرافق وخدمات الدعم التعليمية، والمتضمن عدد (29) مؤشراً تضمن للمؤسسة تحقيق المعيار في حال تنفيذها، وجاء من ضمن المؤشرات المؤشر رقم (10) الذي نصه (المؤسسة تُيسر لمنتسبيها بمن فيهم المعوقين إمكانية الوصول واستعمال المرافق والأبنية وأماكن الدراسة)

أما معايير الاعتماد البرامجي فقد تضمن الدليل على عدد (8) معايير للاعتماد البرامجي وجاء في المعيار (الأول) من معايير الاعتماد البرامجي الخاص بمواصفات البرنامج التعليمي والمتضمن عدد (17) مؤشراً تضمن للمؤسسة تحقيق المعيار من خلال تنفيذها وجاء ضمن المؤشرات المؤشر رقم (10) الذي نصه (للبرنامج ميثاق أخلاقي) وجاء في المعيار (الرابع) من معايير الاعتماد البرامجي عدد (14) مؤشراً تضمن للمؤسسة تحقيق المعيار من خلال تنفيذها، وجاء ضمن المؤشرات المؤشر رقم (10) الذي نصه (للبرنامج إجراءات لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة من الطلاب) وبعد دراسة وتحليل محتويات الدليل لم يجد الباحث أي معيار أو مؤشر آخر غير الذي تمت الإشارة إليه، من المعايير والمؤشرات التي تناولت ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المعوقين) من الخدمات التعليمية ضمن المعايير المعتمدة من مركز ضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية .

ويتضح من خلال تحليل محتوى دليل إجراءات الترخيص ونموذج التقييم المؤسسي للتدقيق في جودة أداء مؤسسات التعليم العالي، التي تبين خطوات وإجراءات التدقيق والتقييم لتوزيع النقاط على المؤشرات التي يتحقق بها المعيار، بالإضافة إلى الكيفية التي تتم بها عملية حساب النقاط وتحويلها إلى درجات ونسب مئوية، من خلال القيام بمجموعة من الخطوات المتتابعة واللازمة لإنجاز مهمة اعتماد المؤسسة التعليمية أو التدريبية، يتبين أن دليل الإجراءات وآليات العمل لاعتماد جودة مؤسسات التعليم العالي، والتي من أهمها نظام التقييم للاعتماد المتضمن تقريراً لتقييم الأداء، وفقاً لكل معيار على حده، ومن خلاله يتم تخصيص النقاط والدرجات وفق النتائج التي يرصدها فريق التدقيق الخارجي والمبنية على نوع ومستوى الادلة والشواهد المادية أو المنفذة التي تقدم لفريق التدقيق لتقييمها وقياسها على مقياس متصل من (0 & 4) نقاط وهي على النحو التالي :

إذا لم يتحقق المؤشر نهائياً يُعطى درجة (0)

إذا تحقق المؤشر يُعطى درجة (1،2،3،4) من النقاط حسب درجة التنفيذ.

المؤشرات التي لا تنطبق على المؤسسة أو البرنامج، لا يتم احتسابها.

للحصول على درجة الاعتماد لابد للمؤسسة أن تكون تحصلت على 70% من أجمالي درجة المعيار.

الحصول على درجة أقل من 65% في أي معيار من معايير الاعتماد يؤدي إلى عدم منح الاعتماد.

يُمنح الاعتماد لمدة (3) سنوات في حال حصول المؤسسة على نسبة 70% إلى أقل من 80% من أجمالي نقاط المعايير.

أهم معايير الاعتماد المؤسسي حيث يتناول الكيفية التي تقوم بها المؤسسة التعليمية لتيسير تقديم خدماتها لمنتسبيها بمن فيهم (المعوقين) للوصول للمرافق والأبنية التعليمية التي تتم فيها الأنشطة التعليمية والدراسية، وصدر أيضاً دليل (إجراءات ترخيص واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية) بشأن مساعدة مؤسسات التعليم العالي على تنفيذ المؤشرات وتحقيق المعايير من خلال طرق وبرامج وإجراءات تنفيذ العمل وتقييم فاعلية المؤسسة بشكل عام لأداء العملية التعليمية والتي تمكن المؤسسات التعليمية من الحصول على الاعتماد وضمن جودتها.

لآليات التنفيذ ونوع الأدلة والشواهد الضامنة للاستدلال على تنفيذ وتحقيق المعيار، ولم تأت هذه المعايير على العدالة والإنصاف لفئة (المعوقين) في ضمان حقهم في التعليم وفقاً لمعايير الجودة إلا في (المؤشر رقم 4 من المعيار الخامس والمؤشر رقم 10 من المعيار السادس) من معايير الاعتماد المؤسسي وكانت في (المؤشر رقم 10 من المعيار الأول وفي المؤشر رقم 10 ضمن المعيار الرابع) من معايير الاعتماد البرامجي، وكانت تنفذها (آليه) من حق المؤسسة تعريفها أو وصفها وكيفية تنفيذها ، فالمؤشر رقم (10) من المعيار السادس الخاص (بالمرافق والخدمات التعليمية) وهو من

جدول رقم (3) يوضح تقييم فاعلية المؤسسة بشكل عام لأداء العملية التعليمية

النسبة المئوية	مستوى الجودة	تقييم فاعلية المؤسسة	مدة الاعتماد
95% - 100%	متميز	جميع ممارسات المؤسسة متميزة وبعضها فعالة، إضافة إلى وجود ممارسات يمكن أن تكون نموذجاً	خمس سنوات
85% - 94%	فاعلة	جميع ممارسات المؤسسة على الأقل جيدة جداً، وبعضها متميزة	أربع سنوات
75% - 84%	نشطة	جميع ممارسات المؤسسة التعليمية هي ممارسات أكثر منجيدة وأكثر، ولا توجد فيها مواطن ضعف كثيرة	ثلاث سنوات
70% - 74%	حسنة	ممارسات المؤسسة مقبولة من نواح عدة، و توجد بعض الممارسات الجيدة، وبها مواطن ضعف غير رئيسية، تحتاج إلى تطوير وتحسين	سنتان
60% - 69%	تأهيل	ممارسات المؤسسة غير ملائمة وبها مواطن ضعف كثيرة ورئيسية، تحتاج إلى بذل جهد كبير للتصحيح والتحسين والتطوير	اعتماد مشروط لمدة سنة واحدة للتحسين

المؤسسة التعليمية على نسبة 90% فما فوق من إجمالي النقاط لمجمل المعايير حتى وأن لم تلب أو تطبق المؤشرات الخاصة بمعاملة (المعوقين) التي يمكن أن تمل ال 9% المتبقية عن إتمام الدرجة النهائية 100% ، بالإضافة إلى أنه لم يرد في دليل الإجراءات توضيح كيفية توزيع الدرجات من (4&1) على المؤشرات أي لم يبين المركز الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية (تمييز أو تصنيف) معياراً أو مؤشرات دون غيرها وفقاً لدرجات تقييمه معينة ، ولم يأت في دليل الإجراءات أي إلزام بتنفيذ مؤشر قبل آخر أو عدم منح درجة تحقيق المعيار في حال عدم تنفيذ مؤشرات خاصة (بالمعوقين) وفي حال عدم التنفيذ فإن باقي درجات المؤشرات المحققة للمعيار لن يتم احتسابها وذلك بدافع إلزام المؤسسة التعليمية بضرورة التقيد بتنفيذ الخدمات التعليمية بما يتماشى وظروف (المعوقين) من الطلاب وذلك ترسيخاً لحقهم في التعليم .

ويتم ذلك من خلال إجراءات لجان التدقيق الخارجية والتي تعتمد على آلية نظام التقييم الذي ينص على ضرورة احتساب تقييم الأداء وفقاً لكل معيار من معايير الاعتماد على حده ، ويتم منح الدرجات التقييمية وفقاً للنتائج التي توصل إليها فريق التدقيق والمبنية على الأدلة والشواهد الملموسة والموثوقة وعلى مقياس قدره (4 & 1) من النقاط ، وللحصول على الاعتماد لابد من الحصول على نسبة 65% على كل معيار ، ولحصول المؤسسة على الاعتماد النهائي لابد لها من الحصول على نتيجة إجمالية لا تقل عن 70% من إجمالي نقاط المعايير ويتم احتساب أداء المعايير على النحو التالي:

1- نسبة أداء المعيار = (مجموع درجات المؤشرات) مقسومة على (عدد المؤشرات * 4)

نسبة أداء المعيار = $\frac{\text{مجموع درجات المؤشرات}}{4 * \text{عدد المؤشرات}}$

عدد المؤشرات

2- إجمالي معدل الأداء لمجمل عدد المعايير = (مجموع نسب أداء المعايير) مقسومة على (عدد المعايير)

إجمالي معدل الأداء لمجمل عدد المعايير = $\frac{\text{مجموع نسب أداء المعايير}}{\text{عدد المعايير}}$

بالإضافة إلى ورود الفقرة (4) كمؤشر ضمن المعيار (الخامس) و الفقرة (10) كمؤشر ضمن المعيار (السادس) من معايير الاعتماد المؤسسي لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، حيث يمكن أثناء عملية التقييم احتساب درجة إنجاز المعيار دون التزام الكلية أو الجامعة بتنفيذ الفقرات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك وفقاً لدليل إجراءات ترخيص واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

وبناء على تحليل معايير ومؤشرات وآليات الاعتماد التي يمكن أن تتحصل من خلالها المؤسسة التعليمية على الاعتماد دون أن تهبط مرافقها حتى تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول لمرافقها التعليمية واستخدامها لكي يتمكنوا من نيل حقهم في التعليم، لذا فإن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم الذي كفله الشرع والقانون فإنه يرتكز على عدة مبادئ أخلاقية لتأهيل وتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة مبنية على القيم الإنسانية والاجتماعية.

2. عرض النتائج والتعليق عليها.

تعرض النتائج في صورة نسب مئوية.

ويمكن إجراء عملية حساب تقديرية على اعتبار أن المؤسسة تمكنت من تنفيذ عدد (22) مؤشراً من مؤشرات المعيار (السادس) الخاص بالاعتماد المؤسسي الذي يضم (29) مؤشراً وتحصلت المؤسسة على نسبة 66% من إجمالي درجة المعيار فإن المؤسسة تُعد أنها حققت المعيار حتى في حالة عدم تحقيقها أو تنفيذها للمؤشرات ال (7) المتبقية من المعيار ، وأيضاً يمكن للمؤسسة التعليمية أن تتحصل على الترخيص لمدة (5) سنوات وهي أعلى فترة يُمنح فيها ترخيص الاعتماد للمؤسسة التعليمية في حال حصول

ينتمي إلى فئة توصف بعده تسميات منها (الأشخاص ذوي الإعاقة) حيث حدد التصنيف الدولي مصطلح (العجزة) ليشمل العاهات والقيود المفروضة على النشاط ومعوقات المشاركة ، فالعجز هو عدم قدرة الفرد على التفاعل مع العوامل الشخصية والبيئية المحيطة به مثل (المواقف الاجتماعية) وفي احيان كثيرة لا تتوقف هذه الإعاقة على انعدام الأنشطة المتعلقة بها بل تؤثر على حياة المصاب بأكملها سواء أكانت الشخصية، أو الاجتماعية أو المهنية ، مما جعل من المطلوب العمل على إصدار قوانين وتشريعات تضمن حقوق هذه السريحة في الحياة وتلزم المؤسسات الخدمية والاجتماعية من تقديم العون وتسهيل لهم نيل حقهم الذي ضمنه لهم القانون مثل حقهم في التعليم للمشاركة في بناء وخدمة المجتمع .

وبناء على ما قام به الباحث من دراسة وتحليل لمحتوى معايير ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي ، توصل الباحث إلى عدة توصيات مهمة لتمكين (المعوقين) من الحصول على حقوقهم التعليمية وتضمن لهم إمكانية استخدام المرافق التعليمية وخدمات الدعم التعليمي بما يتماشى مع قدراتهم المختلفة ويمكن تحقيقها من خلال تنفيذ هذه التوصيات:

1- العمل على تعديل معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية.

2- إضافة معيار خاص تتضمن مؤشرات حق (الأشخاص ذوي الإعاقة) في إمكانية استخدام المرافق التعليمية وخدمات الدعم التعليمي والوصول إليها.

3- على المركز الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات المختصة بشأن (المعوقين) والإعلان عن انعقاد مؤتمر علمي وطني يناقش أهم المؤشرات التي يمكن تضمينها لتقييم تنفيذ المؤسسات التعليمية والتدريبية (للمعيار المقترح للمعوقين)

4- تعديل عملية حساب معدل أداء المعايير التي تضمنتها الفقرة رقم (35) الخاصة بنظام التقييم الواردة بدليل إجراءات الترخيص والاعتماد بما يضمن عدم حصول المؤسسة على الاعتماد إلا بضمن تمكين (المعوقين) من خدمات الدعم التعليمي المؤسسة التعليمية.

4- عند احتساب المؤشرات ضمن (المعيار) الذي تحتوي على (مؤشر) يخص بحق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا يحتسب المعيار دون تحقيق المؤشر الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة (المعوقين)

3. الخلاصة

يُعد التعليم من أهم الخدمات التي يقدمها المجتمع للمواطنين كافة وفقاً لقوانين ولوائح واليات تتوافق مع سماتهم الشخصية ومع مناطق إقامتهم حيث أشارت نتائج دراسة الجديد (2018) بضرورة وجود تشريع يلزم المؤسسات التعليمية بالتقيد بمعايير الجودة، كما هدفت دراسة الزنبري (2014) التي هدفت لتطوير معايير الاعتماد وتحديد نقاط القوة والضعف، هذا ما أتفق مع البحث الذي قدم تحليل وتفسير لآلية تنفيذ معايير الاعتماد واحتساب المؤشرات الخاصة بالمعايير للحصول على الاعتماد والتي يمكن تنفيذها دون تحقيق تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من حقهم في التعليم وخدمات الدعم التعليمي بمؤسسات التعليم العالي، كما جاء بدراسة توفيق (2013) التي هدف لتحليل الفجوة بين النظام القائم وتكوين صورة عنه لتقليصها واقتراح دليل للجودة والتطوير والتحسين، لتعزيز الثقة في النظام التعليمي، وهذا ما جاء في هذا البحث حيث تم تحليل الفجوة بين القوانين ومعايير الاعتماد التي صدرت عن مركز ضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية والإجراءات المطلوب تنفيذها للحصول على الاعتماد.

ومن خلال تحليل دليل معايير الاعتماد التي طبقها الباحث ونتج عنه نتائج مهمة يمكن أن تسهم في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من حقهم في التعليم وتمكينهم من الوصول إلى المرافق والخدمات التعليمية ومن أهم ما توصل إليه الباحث من استنتاجات.

أن الدراسة والتحليل التي قام بها الباحث على القوانين الصادرة بشأن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في مواصلة تعليمهم وتوفير السبل والإمكانات التي تمكنهم من نيل حقهم في التعليم والمشاركة في بناء وتطوير المجتمع، ومقارنتها مع معايير الاعتماد التي صدرت عن مركز ضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية والإجراءات المطلوب تنفيذها لتحقيق المعايير وعملية احتسابها لتقييم أداء مؤسسات التعليم العالي وإلزامها بضرورة تنفيذ مؤشرات معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي من خلال ما ورد في دليل إجراءات الترخيص للحصول على رخصة الاعتماد لضمان جودة المؤسسة التعليمية ، وبعدما قام الباحث بإجراء عملية تحليل لمحتوى معايير الاعتماد ومؤشراتها واليات تنفيذها توصل الباحث لعدة نتائج وهي كالآتي :

1- عدم اهتمام المركز الوطني لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي بحقوق (المعوقين) في التعليم وذلك بعدم وجد معيار لتسهيل وتمكينهم الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول للمرافق التعليمية وخدمات الدعم التعليمي إمكانية استخدامها بما يتماشى مع قدراتهم.

حيث تبين من خلال تحليل محتوى دليل معايير الاعتماد الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية، أنه لا يتوافق مع تطبيق القانون رقم (3) لسنة 1980م والقانون رقم (5) لسنة 1987م بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة (المعوقين) حيث جاء في المادة الثاني من القانونين بضرورة تمكين المعوقين من حقهم في التعليم ، وهذا ما لم تتضمنه معايير الاعتماد الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي .

2- عدم وجود معيار خاص يؤكد على حق (المعوقين) ضمن معايير الاعتماد المؤسسي والاعتماد البرامجي الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالحصول على رخصة الاعتماد.

لم يتضمن دليل الاعتماد الصادر عن مركز ضمان الجودة لمعيار خاص ومستقل يُعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة ويتضمن مؤشرات تتوافق مع نوع الإعاقات وإمكانية تمكينهم من الوصول للمرافق التعليمية والاستفادة منها مما يؤكد عدم اهتمام مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والذي كفله القانون لهم .

3- ورود حق (المعوقين) في عدد (4) مؤشرات تفصيلية لعدد (4) معايير منها (2) للاعتماد المؤسسي و (2) للاعتماد البرامجي.

لقد ورد حق الأشخاص ذوي الإعاقة في بعض المؤشرات ضمن معيار عام وبالنظر لنتائج تحليل آليات الاعتماد واحتساب نقاط المعايير يمكن للمؤسسة التعليمية الحصول على الاعتماد حتى بدون تحقيق المؤشر الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة لان المعيار الذي يحقق نسبة 70% من الدرجات يُعد مُحققاً للاعتماد .

3- يمكن لمؤسسة التعليم العالي الحصول على الاعتماد وتحقيق المعيار وتنفيذ مؤشرات حتى بدون تنفيذ وتحقيق المؤشرات الخاصة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة (المعوقين) .

التوصيات والمقترحات :

خلق الله عز وجل الإنسان في أحسن صورة وبأفضل تقويم ، ومنحه العديد من المميزات والقدرات (الجسمية والعقلية) التي تمكنه من قضاء حوائجه في هذه الحياة ، وتضمن له التواصل مع محيطه الاجتماعي والبيئي بما يمكنه من العمل والتصرف والإبداع ، بما يخدم حاجاته ويحقق أهدافه ، ونتيجة لأسباب متعددة ومتنوعة يمكن للإنسان أن يفقد إحدى قدراته ومهاراته حيث يصبح تعايشه أمراً صعباً ويصبح

- 1- عدم اهتمام المركز الوطني لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي بحقوق (المعوقين) في التعليم وذلك بعدم وجود معيار لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول للمرافق التعليمية وخدمات الدعم التعليمي وإمكانية استخدامها بما يتماشى مع قدراتهم.
- و توصل الباحث إلى عدة توصيات مهمة لتمكين (المعوقين) من الحصول على حقه في التعليم وتضمن لهم إمكانية استخدام المرافق التعليمية وخدمات الدعم التعليمي بما يتماشى مع قدراتهم المختلفة ويمكن تحقيقها من خلال إضافة معيار خاص تضمن مؤشرات حق (الأشخاص ذوي الإعاقة) في إمكانية استخدام المرافق التعليمية وخدمات الدعم التعليمي والوصول إليها .
- 1- عند احتساب المعايير التي تحتوي على (مؤشر) يخص تنفيذ حق الأشخاص ذوي الإعاقة، لا يحتسب المعيار دون تحقيق المؤشر الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة (المعوقين)
- 4. المراجع:**
- 1- ابن منظور، أبو الفضل جمال (1990). لسان العرب، بيروت. دار الكتب العلمية. لبنان
- 2- أبو جبري ، عرفات محمد (2014) العوامل المؤثرة في تمثيل ذوي الإعاقة في الوظائف الحكومية والإدارية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة. الجامعة الإسلامية، غزة. فلسطين المحتلة
- 3- بن شوليه، كاميلة وشرفي، أمال(2012) الجودة كمدخل لتحسين الأداء الانتاجي في المؤسسات العمومية. منشورات جامعة قاصدي مرباح وارقله. الجزائر .
- 4- تقرير اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا(1989) مشكلة المعوقين في منطقة غرب آسيا. الملامح وابعاد المواجهة وخطة العمل الإقليمية. المكتب الاقليمي في البلاد العربية، عمان. الأردن.
- 5- تقرير منظمة اليونسكو (1997) التعليم ذلك الكنز الكامن. ترجمة جابر عبد الحميد جابر. در النهضة العربية. القاهرة.
- 6- توفيق، أمنه راشد (2013) تطوير متطلبات محاور الاعتماد البرامجي لبرنامج الدراسات العليا بجامعة طرابلس. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس ، ليبيا
- 7- الجديد ، جمعة المبروك (2018) الصعوبات التي تواجه الجامعات الليبية في الوصول للاعتماد الاكاديمي واقتراح الحلول ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الأكاديمية الليبية ، طرابلس ، ليبيا
- 8- حافظ، محمود محمد (2012) مؤشرات جودة التعليم في ضوء المعايير التعليمية. (ط2) عمان. دار العلم والامن للنشر. الأردن
- 9- حمود، السعدون (1994) التحديات العلمية والتكنولوجية و دور التعليم العالي في مواجهتها ورقة عمل ، مقدمة للمؤتمر العلمي الثاني لقسم أصول التربية . الكويت. كلية التربية ، جامعة الكويت . الكويت
- 10- الحوات، علي الهادي(2004) مسيرة التعليم العالي في ليبيا. إنجازات وطموحات (ط2).سلا . مطبعة بني ازناس. المغرب
- 11- دليل (2016) معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي لمؤسسات التعليم العالي. المركز الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية والتربوية ، طرابلس ، ليبيا
- 12- راشد، أمنه. (2013) توثيق وتطوير متطلبات محاور الاعتماد البرامجي لبرمج الدراسات العليا .
- 13- الزميري ، رنا، محمود ، (2014) دراسة لتطوير كلية الهندسة جامعة المرقب في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، فرع مصراته ، ليبيا.
- 14- سركيس، فيروز فرح (2004) هيئات الاعتماد في التعليم العالي. بيروت. ورشة العمل حول " إعادة تنظيم التعليم العالي الخاص. لبنان
- 15- سليمان، عبد الرحمن محمد سليمان (1996) سيكولوجيا ذوي الاحتياجات الخاصة المفهوم والفئات. القاهرة. مكتبة زهرة الشرق مصر.
- 16- الشيباني، عمر التومي (1977) المفهوم الحديث للإدارة التعليمية. مجلة كلية التربية (العدد السابع) جامعة الفاتح طرابلس . ليبيا
- 17- الشيلخي، على السيد (2003) أصول التربية. كلية التربية. جامعة عين شمس. مصر .
- 18- صائل، وفاء أحمد، (2007) الوضع القائم للجودة في الميدان التربوي. الرياض. مجلة الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية . السعودية.
- 19- الطائي، يوسف حبيب (2008). إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي (ط1) عمان. دار الوراق للنشر والتوزيع الأردن.
- 20- الطبال، حميدة محمد، (2014) تعزيز ثقافة الجودة وممارستها في المؤسسات التعليمية، المؤتمر العلمي(الثاني) دور التربية في نشر ثقافة التنمية، الزاوية، كلية التربية ، جامعة الزاوية. ليبيا
- 21- عواد، محمد عواد.(2007) رؤية مستقبلية لتطوير التعليم العالي ورقة عمل. بمؤتمر أهمية التعليم العالي في نجاح مجتمع المعرفة. عمان الأردن
- 22- غنيمه، محمد متولي(2000) مبادئ التربية ومهنة المعلم. القاهرة. كلية التربية. جامعة عين شمس. مصر
- 23- قرار اللجنة الشعبية العامة (2006) رقم 264. بشأن إنشاء مركز ضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية. طرابلس. ليبيا
- 24- القرمطي، عبد لمطلب.(1996) سيكولوجيا ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم. الجزء الأول. القاهرة دار الفكر العربي. مصر
- 25- المذكور، علي أحمد.(2000) التعليم العالي في الوطن العربي الطريق إلى المستقبل.(ط1) القاهرة. دار الفكر العربي للطباعة. مصر
- 26- المركز الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية. (2016) دليل إجراءات ترخيص واعتماد المؤسسات التعليمية. وزارة التعليم. طرابلس . ليبيا.
- 27- المركز الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية.(2016) نموذج التقييم المؤسسي لتدقيق جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي. وزارة التعليم. طرابلس. ليبيا.
- 28- منيب، تهاني محمد عثمان.(2003) علم نفس الفئات الخاصة.(ط. 3) القاهرة. كلية التربية. جامعة عين شمس. مصر
- 29- مؤتمر الشعب العام (1987) قانون رقم (5) بشأن المعوقين ، طرابلس. ليبيا
- 30- مؤتمر الشعب العام.(1980) قانون رقم (3) بشأن المعوقين طرابلس. ليبيا.
- 31- موسى، فرج عمر (2012) الأداء الإداري وعلاقته بإدارة الوقت. رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة طرابلس ليبيا
- 32- نوفل، محمد، نبيل.(شينا) رؤى المستقبل المجتمع والتعليم في القرن الواحد والعشرون عمان ، الأردن.
- 33- الهيئة العامة لصندوق التضامن الاجتماعي (2018) إحصائيات إدارة المعوقين. طرابلس. ليبيا.